

الأبعاد العقديّة والفكرية لثورات الربيع العربي

د. هنادي عيسى عبد المحمود عيسى

أستاذ مشارك بقسم الدراسات الإسلامية

كلية الآداب - جامعة البحر الأحمر

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والتفسير الأبعاد العقيدية والفكرية لثورات الربيع العربي، محاولةً تتجاوز المقاربات السياسية الضيقة نحو فهمٍ أعمق للجذور الفكرية التي أسهمت في نشوء هذه الثورات ومآلاتها. وقد اعتمد البحث على منهج تحليلي وصفي نقدي، يركز على دراسة الفكر الإسلامي المعاصر، ومقارنة المواقف العقيدية والمشروعات الفكرية التي تشكلت حول ظاهرة الربيع العربي.

خلصت الدراسة إلى أن الأزمة التي واجهتها الثورات لم تكن في مطالبها المشروعة، بل في غياب المشروع العقدي والفكري المتكامل القادر على توجيهها نحو بناء دولة الحرية والعدالة. كما أظهرت النتائج أن التناقض بين التيارات الإسلامية والعلمانية، والتدخلات الإقليمية والدولية، أسهما في إجهاض الحلم الثوري وتحويله إلى صراع وجودي على الهوية والسلطة. وتقترح الدراسة رؤية مستقبلية لبناء مشروع حضاري جامع يقوم على تحديد الفكر الديني، وإصلاح العلاقة بين الدين والدولة، وتعزيز منظومة القيم، وبناء الوعي النقدي، وصولاً إلى مجتمع عربي حرّ متماسك، قادر على تجاوز أزماته الحضارية.

الكلمات المفتاحية:

الربيع العربي، الفكر الإسلامي، العقيدة، الإصلاح، المشروع الحضاري، الهوية، التغيير السياسي.

Abstract

This study explores the doctrinal and intellectual dimensions of the Arab Spring, moving beyond narrow political interpretations toward a deeper understanding of the underlying ideological roots and outcomes of the uprisings. The research adopts an analytical and critical approach grounded in the study of contemporary Islamic thought, comparing doctrinal orientations

and intellectual projects that emerged around the Arab Spring phenomenon.

The findings indicate that the main crisis of the Arab revolutions did not stem from their legitimate demands for freedom and justice but from the absence of an integrated intellectual and theological project capable of guiding the transformations toward sustainable state-building. Moreover, the ideological divide between Islamic and secular currents, coupled with regional and international interventions, led to the derailment of the revolutionary aspirations and the transformation of the movement into a struggle over identity and power.

The study concludes by proposing a comprehensive civilizational framework based on renewing religious discourse, redefining the relationship between religion and the state, reinforcing ethical values, and rebuilding critical awareness—ultimately paving the way for a free, cohesive, and enlightened Arab society.

Keywords:

Arab Spring, Islamic thought, doctrine, reform, civilizational project, identity, political change.

المقدمة

شهد العالم العربي منذ 2011 تحولات عميقة عُرفت بثورات الربيع العربي، كشفت عن أزمات بنيوية في الدولة والمجتمع والفكر. ورغم أن الثورات انطلقت بمطالب مشروعة حول الحرية والعدالة، إلا أنّ مآلاتها المتعثرة أظهرت أن الأزمة كانت في جوهرها فكرية وعقدية مرتبطة بالهوية والشرعية والعلاقة بين الدين والدولة، وغياب مشروع فكري وعقدي جامع أدى إلى تصاعد الصراع بين التيارات الإسلامية والعلمانية، وتحول الحراك من أداة للتغيير إلى ساحة استقطاب حاد، زادت فيها التدخلات الإقليمية والدولية التعقيد.

إشكالية الدراسة:

تتمثل الإشكالية في السؤال الرئيس:

إلى أي مدى أسهم غياب المشروع العقدي والفكري المتكامل في تعثر ثورات الربيع العربي وتحولها من حراك إصلاحي إلى صراع على الهوية والسلطة؟

وتتفرع عنها أسئلة فرعية:

- ما طبيعة الأبعاد العقدية والفكرية التي شكّلت الخلفية المرجعية للثورات؟
- كيف انعكس الصراع بين التيارات الإسلامية والعلمانية على مسار الثورات؟
- إلى أي حد أسهمت القراءات العقدية المتشددة في تشويه مفهوم التغيير؟
- ما دور التدخلات الإقليمية والدولية في توظيف البعد العقدي والفكري؟
- هل يمكن بناء مشروع حضاري جامع يتجاوز ثنائية الإسلامي-العلماني؟

أهداف الدراسة:

- تحليل الخلفيات العقدية والفكرية للوعي الجمعي المصاحب للثورات.
- دراسة أثر الصراع بين التيارات الإسلامية والعلمانية على مسار التغيير.
- الكشف عن دور القراءات العقدية المتشددة في تشويه مفاهيم الإصلاح.
- تفسير أثر التدخلات الإقليمية والدولية في توجيه الصراعات.
- استشراف إمكانية بناء مشروع حضاري جامع يوازن بين الدين والدولة.

أهمية الدراسة:

- علمية: إثراء حقل الدراسات العقدية والفكرية عبر مقارنة شاملة للثورات.
- منهجية: اعتماد تحليل نقدي يربط بين الفكر والواقع السياسي والاجتماعي.
- تطبيقية: تقديم إطار نظري لمساعدة صناع القرار على تجاوز الاستقطاب الأيديولوجي.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة:

تعثر ثورات الربيع العربي ناتج أساسًا عن غياب مشروع عقدي وفكري متكامل، لا ضعف المطالب الشعبية.

فرضيات جزئية:

- التنازع بين المرجعيات الإسلامية والعلمانية أربك الوعي الثوري.
- القراءات العقدية المتشددة شوهت مفاهيم الإصلاح والشرعية.
- استُخدم البعد العقدي والفكري كأداة في الصراع الإقليمي والدولي.

هيكل الدراسة:

تتكون من مقدمة وستة محاور وخاتمة:

1. الإطار العقدي والفكري للتحويلات السياسية.
 2. التأصيل العقدي للمذاهب الفكرية المعاصرة.
 3. صراع المشاريع الفكرية في ثورات الربيع العربي.
 4. الدور الإقليمي والدولي في توجيه الصراع.
 5. مآلات الصراع وآثاره على الدولة والمجتمع.
 6. الحلول والمقاربات المستقبلية نحو مشروع حضاري جامع.
- تنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات مع قائمة المصادر والمراجع.

المحور الأول

الإطار العقدي والفكري للتحويلات السياسية في العالم العربي

توطئة

تعدّ ثورات الربيع العربي واحدة من أكثر الظواهر السياسية تعقيداً في التاريخ العربي الحديث، إذ لم تكن مجرد احتجاجات ضد أنظمة استبدادية، بل كانت أيضاً انفجاراً للأفكار والعقائد والرؤى الكامنة في بنية الوعي الجمعي العربي. فبينما ظهرت المطالب في بدايتها ذات طابع معيشي وحقوقى، فإن خلفيتها الفكرية والعقدية كانت أعمق بكثير، ترتبط بمفهوم الإنسان، والسلطة، والعدل، والمصير، وهي مفاهيم ذات جذور عقدية في الفكر الإسلامي.¹ لقد مثّلت الثورات العربية لحظة انكشاف كبرى لواقع الصراع بين العقيدة كمصدر للشرعية الفكرية والسياسية من جهة، وبين الفكر المادي والعلماني الذي استوردته النخب الحاكمة منذ بدايات القرن العشرين من جهة أخرى. فالمسألة لم تكن فقط سياسية أو اقتصادية، بل كانت صراعاً على المرجعية: هل تكون الأمة محكومة بقيمها الدينية الأصيلة أم بمنظومات فكرية وافدة؟²

أولاً: مفهوم العقيدة وأثرها في البناء السياسي والفكري

يُعرّف مفهوم العقيدة في الفكر الإسلامي بأنها "ما ينعقد عليه قلب الإنسان من الإيمان الجازم بالله وشرعه وأمره ونهيه"³. والعقيدة ليست مجرد جانب تعبدى، بل هي نظام شامل يشمل التصور الكوني، والمعايير الأخلاقية، والنظم الاجتماعية، والسياسية. ولذلك، فإن كل

¹ العوا، 2012، ص. 15-17.

² العلواني، 2011، ص. 23-25.

³ ابن تيمية، 1997، ج. 7، ص. 284.

مشروع سياسي في العالم الإسلامي يحمل بالضرورة منظورًا عقديًا، سواء أعلن ذلك صراحة أو مارسه ضمناً.

وفي المقابل، يقوم الفكر الغربي الحديث على فصل العقيدة عن السياسة، وهو ما رسخته فلسفات التنوير منذ القرن الثامن عشر، خاصة عند جون لوك وجان جاك روسو. وقد أدى هذا المحور إلى نشوء مفهوم "الدولة العلمانية" التي تُقصي الدين عن المجال العام¹ أما في السياق الإسلامي، فإن هذا المحور يُعدّ مناقضاً لطبيعة التصور التوحيدي الذي يرى أن الدين يشمل كل مجالات الحياة.²

ثانياً: الهوية بين المفهوم الإسلامي والمفهوم الغربي

تُعدّ الهوية من المفاهيم المحورية في فهم التحولات الفكرية والعقدية في المجتمعات العربية. فالهوية في الإسلام تُبنى على التوحيد والانتماء للأمة لا على الأساس القومي أو العرقي، إذ يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾³.

بينما الهوية في الفكر الغربي الحديث تستند إلى مفاهيم الدولة القومية والسيادة الوطنية⁴. ومع دخول الفكر الغربي إلى العالم العربي، نشأ تصادم بين الهوية الدينية الجامعة والهويات الجزئية الحديثة (القومية، الليبرالية، الطائفية)، مما أنتج أزمة فكرية انعكست بوضوح في الربيع العربي.

إن الثورات العربية مثّلت في جوهرها صراعاً حول سؤال الهوية: هل نحن أمة ذات رسالة إلهية أم مجتمعات مدنية علمانية؟ وهذا السؤال لم يكن جديداً، بل هو امتداد لسجال طويل بين

¹ Taylor, 2007, p. 2–5

² الندوي، 1999، ص. 41–43

³ الأنبياء: 92

⁴ Smith, 1991, p. 14–16

تيار“ النهضة الإسلامية ”منذ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وتيار“ التغريب ”الذي مثله سلامة موسى وطه حسين في بدايات القرن العشرين¹.

ثالثاً: الفكر السياسي الإسلامي ومفاهيم السلطة والعدل

يرى الفكر السياسي الإسلامي أن السلطة أمانة وتكليف لا تشريف، وأن الحاكم خاضع للشرعية لا فوقها، استناداً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾².

وفي هذا السياق، يُعدّ مفهوم الحاكمية الذي طرحه سيد قطب تأكيداً لمبدأ خضوع الإنسان لله وحده في التشريع والسيادة³. غير أن بعض الحركات الجهادية أساءت توظيف هذا المفهوم، فحوّلت إلى أداة للتكفير والعنف، وهو ما انتقده عدد من العلماء والمفكرين المعاصرين، مثل يوسف القرضاوي⁴ وراشد الغنوشي⁵.

في المقابل، تبنّت الأنظمة العربية بعد الاستقلال الفكر القومي والعلماني بوصفه أساساً للشرعية، فاستبدلت مفاهيم البيعة والشورى بمفاهيم «الشرعية الثورية» أو «الوطنية»، ما أفضى إلى صدام مستمر بين التيار الإسلامي والأنظمة الحاكمة. ومع اندلاع الربيع العربي، عادت الأسئلة القديمة حول مصدر الشرعية وحدود الشرعية ودور الأمة في الحكم.

رابعاً: الفكر الغربي الحديث وتحدي المرجعية الإسلامية

¹ العقاد، 1987، ص. 55-60؛ المسيري، 2002، ص. 89-92.

² النساء: 58.

³ قطب، 2003، ص. 58-61.

⁴ القرضاوي، 2011، ص. 112-115.

⁵ الغنوشي، 2012، ص. 97-100.

تأثرت قطاعات واسعة من النخب العربية بالفكر الغربي الليبرالي واليساري في سعيها لبناء الدولة الحديثة، متأثرة بفلاسفة مثل هيغل وماركس وروسو. غير أن هذا التأثير أذى في كثير من الأحيان إلى تغريب المرجعية الفكرية، فأعيد تفسير مفاهيم الحرية والمساواة بمعزل عن البعد الإيماني الذي يشكل جوهر القيم في الإسلام.¹

ويرى عبد الوهاب المسيري أن الصراع بين الإسلام والغرب ليس صدامًا حضاريًا ماديًا، بل هو صراع بين رؤيتين للإنسان والكون: رؤية توحيدية تؤمن بالغاية والمعنى، ورؤية مادية تنفي الغيب والمطلق.² ومن ثمّ، لا يمكن فهم التحولات السياسية في العالم العربي بمعزل عن هذا البعد العقدي الكامن في عمق الصراع.

خامسًا: أثر الإطار العقدي في تفسير الثورات العربية

يُظهر تحليل مسار الثورات العربية أن المنطلقات العقدية كانت حاضرة في العمق، وإن لم تُعبّر عنها الشعارات بصورة مباشرة. فالمطالبة بالعدالة والكرامة والحرية ليست مجرد شعارات سياسية، بل قيم أصيلة في التصور الإسلامي للإنسان والمجتمع. وقد عبّر مالك بن نبي عن ذلك بقوله إن النهضة لا يمكن أن تتحقق إلا ببعث القيم الإيمانية في الأمة.³

غير أن انقسام القوى الإسلامية إلى تيارات متعددة (إخوانية، وسلفية، وجهادية) أضعف قدرتها على تقديم مشروع حضاري موحد، في حين استغلت القوى العلمانية والدولية هذا الانقسام لتوجيه مسار الثورات بما يخدم مصالحها. وهكذا تحوّل الصراع من ثورة على الاستبداد إلى صراع عقدي وفكري حول هوية الدولة والمجتمع.

¹ Fukuyama, 1992, p. 25-27.

² المسيري، 2002، ص. 33-36

³ بن نبي، 1970، ص. 72-74.

ويخلص هذا التحليل إلى أن فهم التحولات السياسية في العالم العربي لا يمكن أن يتم دون العودة إلى الجذور العقديّة والفكرية التي شكّلت وعي الأمة؛ فالعقيدة ليست عنصراً ثانوياً في التاريخ السياسي الإسلامي، بل هي الإطار الذي يحدّد معنى السلطة وغاية الثورة ووجهة النهضة. ومن ثمّ، فإن أي مشروع إصلاحٍ مستقبلي لا بد أن يقوم على تصور عقدي متوازن يجمع بين الإيمان والحرية، والشريعة والعدالة، والعقل والوحي.

المحور الثاني

التأصيل العقدي للمذاهب الفكرية المعاصرة

توطئة

لم تكن التيارات الفكرية التي تصدّرت مشهد الربيع العربي وليدة اللحظة، بل هي نتاج تاريخ طويل من الجدل العقدي والفكري داخل الأمة الإسلامية. فكل تيار معاصر — سواء أكان إسلامياً أو علمانياً — يحمل في جوهره امتداداً لعقيدة أو رؤية كونية تشكلت في سياق فكري سابق. ومن هنا، يصبح فهم الحركات الإسلامية، والجهادية، والعقلانية الحديثة، والعلمانية العربية، مشروطاً بفهم الجذور العقديّة التي انبثقت منها.¹ وتتمثل أبرز ملامح هذه الجذور في أربع مدارس فكرية قديمة شكلت تاريخ الفكر الإسلامي وهي:

1. الخوارج: وهم فرقة إسلامية ظهرت في أواخر عهد الخلافة الراشدة بعد معركة صفين 37هـ، كفروا مرتكب الكبيرة ورفعوا شعار لا حكم إلا لله، وتميزوا بالتشدد والخروج على الحكام، وأشهر فرقهم الأزارقة والنجدات والصفورية والإباضية.

¹ الشهرستاني، 1975، ج. 1، ص. 21-25.

2. الشيعة: فرقة إسلامية ترى أن الخلافة حق لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه من بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتعتقد بوجوب الإمامة بالنص والوصية لا بالاختيار، وتقدم الأئمة من أهل البيت على غيرهم، وأشهر فرقهم الاثنا عشرية والزيدية والإسماعيلية.

3. المرجئة: فرقة إسلامية قالت إن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وأن العمل ليس جزءاً من الإيمان، فلا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وسموا مرجئة لأنهم أرجأوا الحكم على مرتكب الكبيرة الى يوم القيامة إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له.

4. المعتزلة: فرقة إسلامية نشأة في البصرة تقول أن مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين، وقدموا العقل على النقل، وأصلوا مذهبهم على خمسة أصول: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد وقد تركت هذه المدارس أثراً عميقاً في الوعي الديني والسياسي، ووجدت أفكارها صدىً جديداً في التيارات المعاصرة التي تصدرت المشهد بعد 2011 م، فحملت معها ملامح تلك المذاهب في صور جديدة تعبر عن سياقات الحداثة والصراع الأيديولوجي المعاصر.

أولاً: الجذور الخوارجية وتجلياتها في الفكر الجهادي المعاصر

تعد فرقة الخوارج أول من أدخل مفهوم “التكفير بالمعصية” إلى الفكر الإسلامي، تعتبر أن ارتكاب الكبيرة يُخرج من الملة، ويستوجب الخروج على الحاكم إذا لم يُقم الشرع.¹ وقد مثل هذا المنهج نواة الفكر المتشدد الذي ظهر لاحقاً في حركات جهادية مثل “القاعدة” و”داعش”.

¹ البغدادي، د.ت، ص. 233-236

في الفكر الجهادي الحديث، أعاد منظّرون مثل سيد قطب وعبد الله عزام صياغة مفهوم “الحاكمية لله بوصفه مبدأً يؤكد خضوع التشريع والسيادة لله وحده، في مواجهة الأنظمة التي لا تحكم بالشريعة¹. ومع أن قطب لم يدع صراحةً إلى تكفير المجتمعات، فإن القراءات المتشددة لأفكاره أفضت إلى تبني التكفير والعنف، وهو ما انتقده محمد الغزالي بشدة، محذراً من تحويل المفاهيم العقدية إلى أدوات للصراع الدموي².

ويشير إغناتس غولدزيهير إلى أن النزعة الخوارجية تظهر تاريخياً كلما ضعفت المؤسسات الدينية الجامعة واشتدّ الصراع السياسي، فتتحول العقيدة إلى أداة إقصاء وتكفير³. وقد مثّلت تنظيمات مثل «داعش» النموذج الأوضح لهذا الامتداد، حيث أعادت إنتاج الفكر الخوارجي في سياق رقمي معلوم، مستخدمة وسائل التواصل الحديثة لتجنيد الشباب باسم «تطبيق الشريعة»، بينما مارست أقصى درجات الغلو والعنف، مما ألحق أضراراً جسيمة بصورة الإسلام عالمياً⁴.

ثانياً: الجذور الشيعية وتحليلاتها السياسية في العالم المعاصر

أما الفكر الشيعي فقد بُني على مفهوم الإمامة و “العصمة” كأصل عقدي، واعتبارها امتداداً للنبوّة في القيادة الدينية والسياسية، وتُمنح للأئمة من أهل البيت بالنص والوصية⁵. وقد تطور هذا التصور في العصر الحديث إلى نظرية «ولاية الفقيه» التي أسسها روح الله الخميني، والتي تمنح الفقيه الجامع للشرائط ولايةً عامة على الأمة في غيبة الإمام المهدي⁶.

¹ قطب، 2003، ص. 58-61

² الغزالي، 1989، ص. 92-95.

³ Goldziher, 1981, p. 45-47.

⁴ McCants, 2015, p. 3-6

⁵ الشهرستاني، 1975، ج. 1، ص. 150-153.

⁶ الخميني، 2009، ص. 27-31

لقد شكّلت هذه النظرية الإطار العقدي والسياسي الذي تحكم من خلاله إيران بعد ثورة 1979، وأثّرت في سياساتها الإقليمية، خصوصًا في دعم حركات المقاومة أو الميليشيات الموالية لها في لبنان والعراق وسوريا واليمن.¹ ومع اندلاع الربيع العربي، لعبت هذه العقيدة دورًا جوهريًا في تفسير الموقف الإيراني الداعم لبعض الأنظمة، مثل نظام بشار الأسد، تحت ذريعة حماية "محور المقاومة"، وهو في حقيقته امتداد لمبدأ "نصرة الإمام العادل" في الفكر الشيعي.

لقد أظهرت تجربة الربيع العربي أن الصراع لم يكن فقط بين الإسلاميين والعلمانيين، بل بين نسختين من الإسلام السياسي: السنيّة (الإخوان والسلفية) والشيعية (الولاية الفقيه) مما زاد المشهد العقدي تعقيدًا.

ثالثًا: من المرجئة إلى السلفية المدخلية - فقه الطاعة المطلقة

مثّلت المرجئة تاريخيًا اتجاهًا عقديًا يرى أن الإيمان يقتصر على التصديق القلبي، وأن العمل لا يدخل في مسمّى الإيمان، وهو ما انعكس في موقفهم القائم على إرجاء الحكم على الناس، والميل إلى السكون السياسي وعدم الخروج على الحكّام.² وفي العصر الحديث، أعاد تيار السلفية المدخلية إنتاج هذا المنطق في سياق معاصر، من خلال الدعوة إلى طاعة الحاكم طاعة شبه مطلقة، واعتبار أي معارضة - حتى السلمية منها - فتنةً أشد من الظلم نفسه.³ وقد أسهم هذا الخطاب في إضعاف الحراك الشعبي في بعض دول الربيع العربي، عبر تكريس فقه «تحریم المظاهرات» و«السمع والطاعة».

¹ Nasr, 2006, p. 164-168.

² (البغدادي، د.ت، ص. 205-207)

³ (المدخلي، 1995، ص. 18-21)

غير أن هذا التوجه تعرّض لنقد واسع من مفكرين معاصرين، مثل راشد الغنوشي وعبد الله النفيسي، الذين رأوا فيه تأويلاً مفرطاً للنصوص الشرعية يُستخدم لتبرير الاستبداد السياسي وتعطيل مقاصد الشريعة في العدل والحرية.¹

رابعاً: الجذور المعتزلية وصدى العقلانية الحديثة

تُعد المعتزلة أول من أسس لمنهج عقلائي صارم في تفسير العقيدة، إذ جعلوا العقل أصلاً في فهم النصوص، وذهبوا إلى أن الإنسان خالق لأفعاله، وأن العدل الإلهي يقتضي حرية الإرادة الكاملة.² وقد أُعيد إحياء هذا الاتجاه في الفكر العربي الحديث عبر ما يُعرف بـ “العقلانيين الجدد” الذين دعوا إلى إعادة قراءة التراث الإسلامي بمنظور نقدي حديث.

ومن أبرز رموز هذا التيار: محمد أركون، ونصر حامد أبو زيد، وعبد الجبار الرفاعي، الذين رأوا أن التقدم لا يتحقق إلا بفصل الدين عن السياسة وإخضاع النصوص المقدسة لآليات النقد التاريخي.³ وفي مقابل ذلك، حذّر عدد من المفكرين الإسلاميين — مثل طه عبد الرحمن وفهمي هويدي — من أن هذا التيار يُفرض الدين من جوهره الروحي والقيمي ويقود إلى العلمنة الكاملة.⁴

لقد أسهم هذا الفكر في تغذية التيارات الليبرالية والعلمانية داخل العالم العربي، مما جعل الصراع الفكري في مرحلة ما بعد الثورات صراعاً بين “العقل المحض” و “النص المقدس”، أو بعبارة أخرى: بين الإنسان كمصدر للتشريع والله كمصدر للسيادة.

خامساً: المقاربة التحليلية للعلاقة بين المذاهب القديمة والتيارات الحديثة

¹ (الغنوشي، 2012، ص. 101-104؛ النفيسي، 2014، ص. 66-69)

² (الأشعري، 1950، ص. 22-25).

³ أركون، 1998، ص. 44-48).

⁴ (عبد الرحمن، 2006، ص. 73-77؛ هويدي، 2010، ص. 91-94)

وعند المقارنة التحليلية نجد أن كثيراً من التيارات المعاصرة ليست سوى إعادة إنتاج حديثة لمذاهب عقدية قديمة، إذ يمكن القول إن:

- الفكر الخوارجي أعاد إنتاجه التيار الجهادي التكفيري.
- الفكر المرجئي تجلّى في السلفية المدخلية الجامدة.
- الفكر المعتزلي انعكس في التيارات الليبرالية والعقلانية الحديثة.
- الفكر الشيعي الإمامي تجسّد في المشروع السياسي الإيراني.

وبين هذه التيارات، يقف التيار الوسطي الإصلاحي (الإخوان، النهضة، بعض المفكرين المستقلين) الذي حاول المزاوجة بين الإيمان والعقل، والشرعية والديمقراطية، لكنه فشل في تقديم نموذج ناجح بسبب الضغوط الداخلية والخارجية المعقدة.¹

تبين من ذلك أن التحولات الفكرية والسياسية في العالم العربي ذات جذور عقدية متراكمة، وأن تجاوز أزمت الحاضر لا يكون إلا بإعادة بناء الفهم العقدي على أسس وسطية تجمع بين النص والعقل، والدين والدولة، دون إفراط أو تفريط.

ويُظهر التحليل أن الواقع الفكري في مرحلة الربيع العربي لم يكن سوى إعادة إنتاج لصراعات عقدية قديمة بصيغ حديثة. فالتطرف الديني، والعنف الطائفي، والجمود الفقهي، والعقلانية المطلقة — جميعها وجوه مختلفة لأزمة واحدة هي أزمة الفهم العقدي المتوازن.

ولذلك، فإن معالجة الأزمات الفكرية والسياسية الراهنة تستلزم إصلاحاً عقدياً عميقاً يقوم على تحديد فهم العقيدة، وإحياء مقاصدها الكلية في العدل والحرية والإصلاح على أسس وسطية متوازنة تجمع بين النص والعقل، والدين والدولة، بعيداً عن الغلو والجمود..

¹ (الغنوشي، 2012، ص. 117-120)

المحور الثالث

صراع المشاريع الفكرية في ثورات الربيع العربي

توطئة

شكّلت ثورات الربيع العربي، منذ اندلاعها في تونس أواخر عام 2010، حدثاً مفصلياً في التاريخ العربي المعاصر، ليس فقط من حيث إسقاط بعض الأنظمة السياسية، بل بوصفها لحظة كاشفة عن عمق الأزمة الفكرية والمرجعية التي تعيشها المجتمعات العربية منذ عقود. فما بدأ حراكاً شعبياً ذا مطالب اجتماعية وسياسية، سرعان ما تحوّل إلى ساحة صراع مفتوح بين مشاريع فكرية وحضارية متنافسة، في مقدمتها: المشروع الإسلامي، والمشروع العلماني، والمشروع القومي، إضافة إلى تدخل فاعلين إقليميين ودوليين سعوا إلى توجيه مسار الأحداث وفق مصالحهم الخاصة.¹

ولم يكن هذا الصراع سياسياً صرفاً، بل اتخذ في جوهره طابعاً عقدياً وفكرياً، عبّر عن اختلاف عميق في المرجعيات التي تُحدّد مفهوم الدولة، ومصدر الشرعية، ودور الدين في المجال العام. ومع تعثّر محاولات التوافق بين هذه المشاريع، دخلت المنطقة في موجة من الاستقطاب الحاد والفوضى السياسية، كشفت هشاشة البناء الفكري للنخب العربية، وعجزها عن بلورة مشروع جامع يتجاوز منطق الإقصاء والصراع الصفري.²

¹. Roy, 2012, p. 17–19.

² (الزبد، 2015، ص. 44–47).

أولاً: ملامح المشروع الإسلامي

1. الأسس العقيدية والفكرية للمشروع الإسلامي

يقوم المشروع الإسلامي على رؤية توحيدية شاملة، ترى أن الإسلام ليس مجرد منظومة شعائرية، بل إطار كلي ينظم علاقة الإنسان بالله، وبالمجتمع، وبالسلطة. ويستند هذا التصور إلى مبدأ شمولية الدين، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾¹.

ويستند هذا المشروع إلى مبدأ الحاكمية لله، وسيادة الشريعة، وتحقيق مقاصد العدل والكرامة والمساواة كما قرر ذلك عدد من منظري الفكر الإسلامي المعاصر.² تاريخياً، تنوعت المدارس التي تبنت هذا المشروع أبرزها:

- الإخوان المسلمون الذين تبنا الإصلاح التدريجي عبر السياسة والمؤسسات.
- السلفية الحركية والجهادية التي رأت في الجهاد الوسيلة الأساسية للتغيير.
- التيار الإصلاحى الوسطي (مثل حزب النهضة التونسي) الذي حاول التوفيق بين المرجعية الإسلامية والديمقراطية.

2. تجليات المشروع الإسلامي في الثورات

مع اندلاع الربيع العربي، برزت الحركات الإسلامية كقوة منظمة ذات حضور شعبي قوي، خصوصاً في مصر وتونس واليمن. وقد فاز حزب الحرية والعدالة المنبثق عن الإخوان المسلمين في مصر بأول انتخابات بعد الثورة، بينما تصدر حزب النهضة المشهد في تونس. غير أن التجربة كشفت سريعاً عن تحديات فكرية وسياسية، أهمها:

- ضعف التصور المؤسسي للدولة الحديثة.

¹ (الأنعام: 162)

² (القرضاوي، 2011، ص. 51-54)

● غياب مشروع اقتصادي واجتماعي واضح.

● انقسام داخلي بين التيارات الإسلامية نفسها.¹

وقد أشار مالك بن نبي إلى أن المشكلة في العالم الإسلامي ليست في نقص الموارد بل في "القابلية للاستعمار الفكري"، أي غياب الرؤية الحضارية الجامعة القادرة على تحويل القيم إلى مؤسسات فاعلة².

3. مآزق الإسلام السياسي بعد الثورات

بعد الإطاحة بالإسلاميين في مصر عام 2013 ، وتراجع نفوذهم في بلدان أخرى، دخل المشروع الإسلامي في أزمة مزدوجة: أزمة شرعية سياسية وأزمة تصور فكري. فقد اتهم خصومهم الإسلاميين باستغلال الدين للوصول إلى السلطة، بينما رأى أنصارهم أن الثورات أجهضت بتحالف بين القوى العلمانية والدولة العميقة³.

وقد أثبتت تجربة الإسلاميين بعد الربيع العربي أن الإصلاح السياسي لا يمكن أن ينجح دون إصلاح فكري عميق يحدد بوضوح العلاقة بين الدين والدولة والمجتمع المدني، وتفصل بين الدعوي والسياسي دون التفريط في المرجعية القيمية.

ثانيًا: ملامح المشروع العلماني

1. الأسس الفكرية للمشروع العلماني

ينطلق المشروع العلماني من فكرة فصل الدين عن الدولة، مع جعل الإنسان - لا الوحي - هو مصدر التشريع والمعيار الأعلى للقيم. وقد نشأ هذا الفكر في الغرب كرد فعل على

¹ (العداوي، 2014، ص. 88-91).

² (بن نبي، 1970، ص. 73-75).

³ (Al-Anani, 2016, p. 102-105).

هيمنة الكنيسة في العصور الوسطى، ثم انتقل إلى العالم العربي مع الاستعمار والحركات الحداثيّة.¹

في السياق العربي، تفرع المشروع العلماني إلى تيارات متعددة:

- الليبرالية العربية التي دعت إلى حرية الفكر والتعبير والمواطنة المطلقة.
- اليسار الماركسي الذي ركز على العدالة الاجتماعية ومناهضة “الاستغلال الطبقي”.
- القومية العربية التي جعلت الانتماء للأمة العربية بديلاً عن الانتماء الديني.²

2. دور المشروع العلماني في الثورات

في بدايات الربيع العربي، شاركت التيارات العلمانية بفعالية في الحراك الشعبي، خاصة النخب الشبابية والناشطين المدنيين. لكنها سرعان ما وجدت نفسها في مواجهة الإسلاميين بعد سقوط الأنظمة، إذ خشيت من “أسلمة” الدولة والمجتمع.³ وقد استخدمت القوى العلمانية شعارات مثل “الدولة المدنية” و “فصل الدعوي عن السياسي”، لكنها لم تقدم بديلاً مؤسساً على قيم الهوية الثقافية والدينية للشعوب، مما جعلها تُتهم بالارتحان للغرب.⁴

3. الإخفاقات الفكرية للمشروع العلماني

رغم امتلاكه خطاباً حداثياً، فشل المشروع العلماني في بناء قاعدة شعبية واسعة، لأنه اصطدم بالبنية العقديّة المحافظة للمجتمعات العربية. فالدين لا يزال يشكل محور الهوية الفردية والجماعية، مما جعل محاولات “علمنة المجتمع” تصطدم بالموروث الديني والثقافي.⁵

¹ (Taylor, 2007, p. 25–29).

² (الزبد، 2015، ص. 52–56).

³ (Roy, 2012, p. 41–44).

⁴ (العلواني، 2011، ص. 63–66).

⁵ (Haddad, 2014, p. 77–80).

كما أن التيارات العلمانية العربية لم تتفق على رؤية موحدة للدولة، إذ انقسمت بين ليبرالية غربية وقومية علمانية ويسارية اشتراكية، ما أدى إلى تفكك مشروعها الداخلي.

ثالثاً: ديناميكيات الصراع بين المشروعين

أدت المواجهة بين المشروعين الإسلامي والعلماني إلى استقطاب حاد في دول الربيع العربي (مصر وتونس وسوريا واليمن).

في مصر، مثل الصراع بين الإخوان المسلمين والليبراليين نموذجاً للتنافر الفكري حول هوية الدولة والدستور. وقد كان الخلاف حول المادة الثانية من الدستور — المتعلقة بالشرعية الإسلامية — تجسيداً لصدام المرجعيات.¹

في تونس، حاولت حركة النهضة تقديم نموذج توافقي من خلال فصل العمل الدعوي عن السياسي، غير أن النخبة العلمانية ظلت تشكك في نواياها، مما أدى إلى أزمة ثقة مستمرة. أما في سوريا، اتخذ الصراع طابعاً طائفيًا أكثر منه فكريًا، حيث استخدم النظام البعد المذهبي لتفكيك الثورة وتحويلها إلى حرب أهلية ممتدة.

رابعاً: مشروع "الدولة المدنية" كأرضية مشتركة

طرح بعض التيارات الفكرية مفهوم "الدولة المدنية بمرجعية إسلامية" كحل وسطي يوازن بين المشروعين. وقد تبناه مفكرون مثل راشد الغنوشي ومحمد سليم العوا، معتبرين أن الدولة المدنية لا تتعارض مع الإسلام إذا التزمت بمبادئ الشورى والعدل والمواطنة.²

¹ (العداوي، 2014، ص. 112-115)

² الغنوشي، 2012، ص. 131-134؛ العوا، 2012، ص. 88-91.

إلا أن هذا الطرح واجه رفضًا مزدوجًا: من التيارات العلمانية التي رأت فيه محاولة “مختاتلة” لتمرير المشروع الإسلامي، ومن التيارات السلفية التي اعتبرته “تنازلًا عن الحاكمية لله”. مما حال دون تحوّلته إلى أرضية توافق وطني واسعة. ورغم ذلك، ظل هذا المفهوم يشكّل محورًا مهمًا في التفكير السياسي الإسلامي المعاصر، بوصفه خطوة نحو التوفيق بين الأصالة والمعاصرة.

خامسًا: الصراع الفكري والإعلامي

لم يقتصر الصراع على الساحات السياسية، بل امتد إلى الإعلام والفضاء الرقمي، حيث تحولت القنوات التلفزيونية ومواقع التواصل إلى أدوات تعبئة أيديولوجية. فقد استُخدم الإعلام الإسلامي لبناء سردية “التمكين والخلافة”، بينما استخدم الإعلام العلماني خطاب “الحداثة والتحرر”، وغُذّي كلا الخطابين من أطراف إقليمية ودولية¹. ونتيجة لذلك، نشأ استقطاب معرفي حاد جعل المجتمعات العربية تعيش بين خطابين متصارعين لا يتقاطعان، مما قوّض فرص الحوار الوطني والمصالحة الفكرية وعمق الانقسام المجتمعي، وحول الخلاف الفكري إلى صراع وجودي. يتضح من هذا التحليل أن فشل ثورات الربيع العربي في تحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي كان نتيجة مباشرة لصراع المرجعيات لا لصراع المصالح فحسب. فغياب الرؤية الفكرية المشتركة جعل كل طرف يرى في الآخر تهديدًا وجوديًا. كما أن القوى الإسلامية والعلمانية معًا عجزت عن إنتاج مشروع حضاري جامع؛ فالإسلاميون عجزوا أن يطوروا تصورًا مؤسسيًا واضحًا للدولة الحديثة، والعلمانيون تجاهلوا البنية العقديّة والهوية الثقافية للمجتمعات العربية.

¹ (61–58 Kepel, 2017, p.)

وبذلك، لم يكن الصراع مجرد تنافس على السلطة، بل صدامًا بين تصورين للإنسان والكون والمجتمع:

- تصور إسلامي توحيدي يجعل الشريعة مصدرًا للقيم والنظام.
 - وتصور علماني مادي يجعل الإنسان مركزًا للوجود والتشريع.
- ومن ثم، فإن تجاوز آثار الربيع العربي يتطلب مشروعًا معرفيًا توعويًا يوطر العلاقة بين الدين والدولة على أساس التوازن بين القيم الإيمانية ومتطلبات الحداثة السياسية.

المحور الرابع

الدور الإقليمي والدولي في توجيه الصراع

توطئة

لم يكن الربيع العربي مجرد حدث محلي أو ثورات داخلية فحسب، بل كان تحولًا استراتيجيًا أعاد تشكيل ميزان القوى في الشرق الأوسط. ومع انهيار أنظمة عربية مركزية مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن، انفتحت المنطقة على فراغ سياسي هائل سرعان ما ملأته قوى إقليمية ودولية، كلٌ يسعى لتوجيه المسار وفق مصالحه ورؤيته العقدية والفكرية.¹

لقد تحول المشهد العربي إلى ساحة صراع مفتوح بين مشاريع إقليمية:

- المشروع الإيراني الشيعي،
- المشروع التركي - القطري الداعم للإسلام السياسي،
- المشروع السعودي - الإماراتي المناهض له،

¹ (Lynch, 2016, ص. 102)

- والمشروع الغربي (الأمريكي - الأوروبي) الذي اتخذ موقع "المدير من الخلف" في لعبة التوازنات.

وهكذا أصبحت الثورات أداة جيوسياسية بقدر ما كانت حراكًا شعبيًا، تديرها القوى الكبرى تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان بينما تُخفي وراءها مصالح اقتصادية وأمنية عميقة.¹

أولاً: المحور الإيراني - تصدير الثورة عبر المذهب

1. الأساس العقدي والسياسي

يقوم المشروع الإيراني على نظرية ولاية الفقيه التي تمنح المرجعية الدينية ولاية مطلقة على الأمة في غيبة الإمام المهدي.² هذه العقيدة جعلت من التوسع الإقليمي جزءًا من "الواجب الشرعي" لحماية المستضعفين من وجهة نظر طهران.³

2. التدخل في بؤر الثورات

مع اندلاع الربيع العربي، تعاملت إيران بانتقائية شديدة: دعمت الثورة في البحرين لأنها ضد نظام سني حليف للغرب. لكنها وقفت ضد الثورة في سوريا ودعمت نظام بشار الأسد، تحت ذريعة "حماية محور المقاومة." هذا الموقف كشف أن المحدد المذهبي لا الثوري هو ما يوجّه السياسة الإيرانية.⁴

3. الأدوات الإقليمية

¹ (Filiu, 2015, ص. 56)

² (الخميني، 2009، ص. 45)

³ (Nasr, 2006, ص. 78).

⁴ (Alfoneh, 2013, ص. 92)

اعتمدت طهران على شبكة من الحلفاء العقائديين كـ “حزب الله” في لبنان، و “الحوثيين” في اليمن، و “الحشد الشعبي” في العراق، لتثبيت نفوذها، فحوّلت الصراع من سياسي إلى طائفي مذهبي حادّ مزّق المجتمعات العربية وأضعف الدول المركزية.¹

ثالثاً: المحور التركي - القطري: الإسلام السياسي كقوة ناعمة

1. الخلفية الفكرية

انطلق المشروع التركي من فلسفة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، التي حاولت المزج بين الديمقراطية والعقيدة الإسلامية المعتدلة، فيما سعت قطر إلى لعب دور الوسيط والممول والداعم الإعلامي عبر شبكة الجزيرة.²

2. دعم الثورات

مثّل الربيع العربي فرصة لأنقرة والدوحة لتوسيع نفوذهما عبر دعم تيارات الإسلام السياسي، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا وسوريا. وقد اعتبر أردوغان الثورات “عودة الروح للأمة الإسلامية”.³

أدى هذا الدعم إلى تحالف مؤقت بين تركيا وقطر من جهة، والسعودية والإمارات من جهة أخرى، فيما عُرف بـ صراع المحاور. ومع سقوط حكم الإخوان في مصر عام 2013، خسر هذا المحور أهم ورقة سياسية له، ودخل مرحلة من الانكفاء والتوازن الدبلوماسي، خصوصاً بعد 2016.

¹ Wehrey, 2014, ص. 110).

² Ulrichsen, 2014, ص. 65).

³ Atasoy, 2017, ص. 34).

ثالثاً: المحور السعودي – الإماراتي: أولوية الاستقرار على التغيير

1. المنطلقات العقدية والسياسية

تقوم الرؤية السعودية – الإماراتية على مبدأ الحفاظ على استقرار الأنظمة ومواجهة الإسلام السياسي، الذي تعتبره تهديداً وجودياً لأنظمة الحكم الملكية التقليدية.¹ وهي رؤية تستند إلى فلسفة سياسية ترى أن الإصلاح يجب أن يتم تدريجياً من الأعلى وليس من خلال الشارع والثورات.

2. أدوات المواجهة

استخدم هذا المحور النفوذ المالي والإعلامي والعسكري لتقويض الثورات، فدعم الانقلاب في مصر، وشارك في التحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن، ودعم حفتر في ليبيا، وموّل حملات إعلامية ضد جماعة الإخوان في المنطقة.²

3 رغم نجاح المحور السعودي في إجهاض بعض الثورات، إلا أنه لم يقدم مشروعاً حضارياً بديلاً، بل ركّز على إعادة إنتاج “النظام القديم” تحت غطاء مكافحة الإرهاب، مما عمّق الإحباط الشعبي وأعاد دورة الاستبداد.

رابعاً: الدور الأمريكي – الغربي: إدارة الفوضى “واستراتيجية التوازن

1. الموقف المزدوج

تبنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خطاب دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في بداية الربيع العربي، لكنها عملياً انتهجت سياسة مزدوجة تقوم على مبدأ “إدارة الفوضى” لضمان مصالحها الإستراتيجية.³

¹ Hassan, 2020, ص. (42).

² Juneau, 2020, ص. (28).

³ Fukuyama, 2014, ص. (201).

2. أهداف خفية

يرى بعض الباحثين أن واشنطن سعت من خلال هذه السياسة إلى:

- تفكيك الجيوش العربية الكبرى (العراق، سوريا، ليبيا، مصر).
- خلق بيئة صراعية تتيح إعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحها.
- تأمين أمن إسرائيل ومنع تشكّل تكتل إسلامي قوي.¹

3. تطبيق نظرية "الفوضى الخلاقة"

ارتبطت سياسة "الفوضى الخلاقة" (Creative Chaos) "بمفاهيم قدمتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس عام 2005 ، وترتكز على فكرة أن التغيير الفوضوي قد ينتج نظامًا أكثر توافقًا مع القيم الغربية. وقد مثّل الربيع العربي تطبيقًا عمليًا غير مباشر لهذه الفلسفة.²

خامسًا: القوى الخفية والأدوات غير الرسمية

إلى جانب الدول، لعبت المنظمات العابرة للحدود دورًا مؤثرًا في توجيه مسار الثورات: منظمات المجتمع المدني الممولة من الخارج) مثل NED و (USAID التي دعمت تدريبات النشطاء السياسيين.

شركات التكنولوجيا العملاقة (Facebook, Twitter) التي وفرت منصات للتعبئة ثم أصبحت أدوات مراقبة لاحقًا.³

شبكات الإعلام العالمية التي صاغت السرديات الكبرى حول "الثورة" و "الإرهاب". وفق مصالح الممولين، مما أثر على تصور الجمهور وصنع السياسات.

¹ Achcar, 2013, ص. 145).

² Zunes, 2015, ص. 97).

³ Kraig, 2018, ص. 54).

سادسًا: أثر التدخلات على مسار الثورات

1. تحوّل الثورات إلى حروب بالوكالة: كما في سوريا واليمن وليبيا.
2. إضعاف الهوية الوطنية لصالح الانتماءات المذهبية والإقليمية.
3. تآكل فكرة السيادة الوطنية أمام النفوذ الخارجي.
4. تفاقم الانقسامات داخل التيارات الإسلامية والعلمانية بفعل الاستقطاب الممول خارجيًا.

وبذلك، يمكن القول إن التدخل الإقليمي والدولي لم يكن عاملاً ثانوياً بل مكوناً رئيساً في إخفاق مشروع التغيير العربي، إذ حوّلت الثورات إلى أدوات في لعبة الأمم بدل أن تكون مشاريع نهضة مستقلة.¹

يتضح أن القوى الإقليمية والدولية تعاملت مع الربيع العربي بمنطق المصالح لا المبادئ. فإيران وظّفته لنشر مذهبها، وتركيا وقطر جعلتاها فرصة لبسط نفوذ الإسلام السياسي، والسعودية والإمارات استخدمتا نفوذهما لحماية الأنظمة، والغرب أدار المشهد لاحتواء التغيير لا دعمه. لقد أفرز هذا المشهد تحالفات متغيرة وهويات ممزقة، جعلت الأمة العربية تدور في فلك القوى الخارجية بدل أن تبني مشروعها الذاتي. ومن ثم، فإن أي قراءة واقعية لمآلات الثورات لا بد أن تنظر إليها ضمن إطار صراع الإرادات الإقليمية والدولية الذي تجاوز الحدود الوطنية ليعيد تشكيل الخريطة الفكرية والسياسية للمنطقة.

¹ Filiu, 2015, ص. (109).

المحور الخامس

مآلات الصراع وآثاره على الدولة والمجتمع

توطئة

انتهت موجات الربيع العربي — في معظم بلدانها — إلى نتائج مغايرة تمامًا لأحلام التغيير التي رفعت شعار “الحرية والكرامة والعدالة”. “فبدل أن تولد أنظمة ديمقراطية جديدة، انهارت دول، وتفككت مجتمعات، وصعدت حركات التطرف والإرهاب، بينما عادت الأنظمة القديمة بأشكال أكثر قمعًا وأشد مركزية¹.

لقد أثبتت التجربة أن سقوط الحاكم المستبد لا يعني بالضرورة قيام دولة عادلة، لأن جذور الأزمة كانت فكرية وعقدية بقدر ما كانت سياسية واقتصادية، فالصراع الذي تفجّر في مرحلة ما بعد الثورات لم يكن صراعًا على السلطة فحسب، بل كان صراعًا على الوعي والهوية، ترك أثره العميق في البنية النفسية والاجتماعية للدول العربية.²

أولاً: انهيار الدولة الوطنية وإعادة إنتاج السلطوية

1. تفكك المؤسسات المركزية

أدى تصاعد الصراعات الفكرية والمذهبية إلى انهيار مؤسسات الدولة الوطنية في عدة بلدان . ففي سوريا وليبيا واليمن، تفككت الجيوش والأجهزة الأمنية، وظهرت سلطات موازية، وأمرأ حرب، وميليشيات متنازعة.³

ص. 58). Filiu, 2015, 1

ص. 118). Lynch, 2016, 2

ص. 89). Cook, 2017, 3

وفي مصر، استعاد الجيش السيطرة عبر “الثورة المضادة”، فانتقل النظام من ديكتاتورية الحزب إلى ديكتاتورية المؤسسة العسكرية.

عودة الدولة العميقة

أثبتت الأحداث أن ما يُعرف بـ “الدولة العميقة” — أي الشبكات المتجذرة في الجيش والأمن والقضاء والإدارة — لم تكن مجرد نظريات، بل فاعلاً فعلياً في المشهد السياسي. فقد استخدمت هذه النخب أدواتها لإجهاض الثورات، مستفيدة من الانقسامات الأيديولوجية بين الإسلاميين والعلمانيين.¹

2. إعادة إنتاج الاستبداد

برغم الشعارات الثورية، فإن الأنظمة التي برزت بعد 2013 في بعض الدول العربية أعادت إنتاج النموذج القديم تحت مسميات جديدة مثل “مكافحة الإرهاب” أو “حماية الدولة”. وأشار هيكمل إلى أن ما حدث كان “ثورات مضادة مضبوطة بعناية”،² هدفها إعادة السيطرة على المجال العام باسم الأمن القومي.

ثانياً: تمزق النسيج الاجتماعي وصعود الهويات الفرعية

1. انقسام المجتمع عمودياً

شهدت المجتمعات العربية بعد الثورات استقطاباً عمودياً حاداً بين تيارين: إسلامي وعلماني، سني وشيعي، قومي ومناطقي. هذا الانقسام لم يكن سياسياً فقط، بل تحول إلى صراع وجودي قسم العائلات والمؤسسات، وولّد حالة من الكراهية والإقصاء.³

¹ Filiu, 2015, ص. 61.

² (2018, ص. 42)

³ Haddad, 2014, ص. 74.

2. الطائفية والمناطقية

في سوريا والعراق واليمن، تحولت الثورات إلى حروب طائفية أطلقت العنان للهويات الجزئية على حساب الهوية الجامعة. فالمذهب والطائفة والعرق حلّت محل الانتماء الوطني، مما جعل الدولة تتحول إلى كيانات متنازعة الهوية.

ويرى ويهري : أن الصراع الطائفي الذي غدّته القوى الإقليمية والدولية جعل المنطقة تدخل “عصرًا جديدًا من الحروب المذهبية المقنّعة بسياسة¹.”

3. هشاشة مفهوم المواطنة

مع انحسار الدولة الوطنية وتآكل شرعيتها، ضُفّف مفهوم المواطنة لصالح الولاءات الطائفية أو الحزبية أو الجهوية. ولم يعد المواطن يرى في الدولة إطارًا للعدالة، بل جهازًا للقمع أو أداة لمصلحة فئة محددة.²

ثالثًا: الكارثة الإنسانية والاقتصادية

1. خسائر بشرية واقتصادية ضخمة

تقدّر الأمم المتحدة أن الصراعات التي أعقبت الربيع العربي تسببت في مقتل أكثر من مليون شخص ونزوح عشرات الملايين، خاصة في سوريا واليمن وليبيا. كما تراجع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بنسبة تجاوزت 60% في بعض الحالات.³

¹ ويهري (2014، ص. 112)

² الزيد، 2015، ص. 59.

World Bank, 2020, 3، ص. 13.

2. تدمير البنى التحتية

تسببت الحروب في انهيار الأنظمة الصحية والتعليمية، وتدمير المدن التاريخية، وانقطاع الخدمات الأساسية. وأصبحت صور الدمار في حلب وصنعاء وطرابلس شاهدة على مأساة أجيال بأكملها.

3. اتساع الفجوة الطبقة

في مقابل الفقر العام، ظهر طبقة جديدة من أمراء الحرب والمضاربين والمستفيدين من اقتصاد الفوضى، مما عمّق مشاعر الظلم الاجتماعي ودفع الشباب نحو التطرف أو الهجرة.

رابعاً: صعود التطرف والإرهاب

1. البيئة المثالية للتنظيمات المتشددة

تحولت الفوضى السياسية إلى حاضنة مثالية للجماعات الجهادية. ففي العراق وسوريا، استغل تنظيم "داعش" الفراغ الأمني ليؤسس ما سُمّاه "الخلافة الإسلامية" عام 2014. ويرى (McCants) أن داعش كان "نتائجاً مزدوجاً للفكر القطبي المتشدد وللфوضى الجيوسياسية التي خلفها الربيع العربي"¹.

2. التحول من الحراك المدني إلى العنف العقائدي

بدأت بعض الحركات الثورية المدنية بالانزلاق نحو التسلّح والعنف نتيجة غياب الأفق السياسي وفشل الحلول السلمية. ومع تزايد القمع، نشأت ظاهرة "التطرف الانتقامي"، حيث يُبرّر العنف باسم مقاومة الاستبداد.

¹ McCants, 2015, ص. 42).

3. استغلال الأنظمة لورقة الإرهاب

في المقابل، استخدمت الأنظمة العربية شعار "مكافحة الإرهاب" لتبرير سياسات قمعية واسعة النطاق، فجمعت المعارضين السلميين والجهاديين في خانة واحدة. وقد أدى هذا إلى طمس الحدود بين الإصلاح والتطرف، وإغلاق المجال العام أمام أي حوار حقيقي.¹

خامسًا: الأثر النفسي والفكري على وعي الشعوب

1. فقدان الثقة في النخب

أدت التجربة إلى أزمة ثقة عميقة بين الشعوب والنخب السياسية والدينية والفكرية. فبعد أن كانت الثورات تحمل حلم الحرية، أصبحت في نظر كثيرين مرادفًا للفوضى والانقسام. وهكذا، نشأت حالة من اللامبالاة السياسية والانسحاب الجماعي من المجال العام.²

2. تحولات في القيم

تراجعت قيم التضامن والأمل والكرامة التي رافقت بدايات الربيع العربي، وحلت محلها قيم النجاة الفردية والشك والتشاؤم. وأشار عبد الوهاب المسيري إلى أن انهيار المرجعيات الكبرى يؤدي بالضرورة إلى انهيار المنظومة القيمية للمجتمع.³

وفي بعض البلدان، ظهرت ردّة فكرية تميل إلى تفضيل الاستقرار على الحرية، بل وتبرير الاستبداد كضرورة لحماية الأمن.

3. إعادة تشكيل الهوية

عانت الأجيال الجديدة من أزمة هوية مركّبة: هل هي جزء من أمة إسلامية، أم من وطن قومي، أم مجرد أفراد في عالم لا يعترف إلا بالقوة؟

¹ (Cook, 2017, ص. 94)

² (Fukuyama, 2014, ص. 208).

³ (المسيري, 2002, ص. 77).

هذه الازدواجية الفكرية والنفسية أفرزت نوعاً من الاغتراب، عبّر عنه كثير من الشباب بالهجرة أو الانكفاء على الذات، أو تبني أيديولوجيات متطرفة في الاتجاهين — الديني أو المادي.

سادساً: مآلات الصراع على مستوى الفكر والوعي

يمكن تلخيص المآلات الفكرية لما بعد الربيع العربي في ثلاث نتائج مركزية:

1. أزمة المرجعية الفكرية:

انكشفت هشاشة المشاريع الإسلامية والعلمانية على السواء، لعدم امتلاك أي منها إطاراً عقدياً أو معرفياً قادراً على احتواء الواقع المركّب.

2. تجدد الحاجة إلى مشروع حضاري جامع:

برزت قناعة لدى المفكرين والمثقفين العرب بأن النهضة لن تتحقق إلا من خلال مشروع يوازن بين الإيمان والعقل، والدين والدولة، ويستند إلى مقاصد الشريعة لا إلى النصوص الجزئية.

3. إعادة الاعتبار للبعد القيمي:

أثبتت التجربة أن التغيير السياسي دون إصلاح قيمي وعقدي لا يصنع حضارة، وأن الحرية السياسية لا يمكن أن تصمد في مجتمع بلا عدالة أو وعي أخلاقي. يتضح من مجمل التحليل أن مآلات الصراع بعد الربيع العربي كانت كارثية على الدولة والمجتمع في المستويين المادي والمعنوي، فقد انهارت الدولة الوطنية في بعض البلدان، وتفككت المجتمعات، وتصاعد التطرف، وانهارت منظومات القيم الجامعة، ولم تكن جذور الأزمة في الثورات ذاتها، بل في غياب المشروع الفكري والعقدي الجامع الذي يوجهها نحو بناء دولة عادلة تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

ومن ثمّ، فإن إعادة البناء لا تبدأ من السياسة، بل من إصلاح الفكر والعقيدة وإعادة صياغة وعي الإنسان العربي على أسس توحيدية حضارية متوازنة.

المحور السادس

الحلول والمقاربات المستقبلية – نحو مشروع حضاري جامع

توطئة:

لقد كشفت ثورات الربيع العربي وما تبعها من انتكاسات أن الأزمة التي تعيشها الأمة العربية ليست سياسية فحسب، بل هي أزمة فكرية وحضارية شاملة تمسّ منظومة القيم، والوعي، والهوية، والعلاقة بين الدين والدولة.

فبعد أن فشلت المشاريع الإسلامية والعلمانية في تقديم نموذج ناجح للتغيير، برزت الحاجة إلى مشروع حضاري جامع يعيد التوازن بين الإيمان والعقل، والأصالة والمعاصرة، والماضي والمستقبل.

ويرى مالك بن نبي أن النهضة لا تتحقق إلا حين تمتلك الأمة "أفكارًا حيّة" قادرة على تحريك طاقتها الحضارية، لا حين تكتفي باستيراد النماذج الغربية أو اجترار التراث القديم¹. وعليه، فإن أي مشروع نهضوي مستقبلي يجب أن ينطلق من إعادة بناء الفكر والعقيدة قبل بناء المؤسسات والسياسات.

¹ بن نبي، 1970، ص. 45؛ العلواني، 2011، ص. 32.

أولاً: الأسس الفكرية للمشروع الحضاري الجامع

1. إعادة تعريف العلاقة بين الدين والدولة

إن أولى خطوات الخروج من مأزق الربيع العربي هي فكّ الاشتباك بين الدين والسياسة دون فصلهما بالكامل. فالدين يجب أن يبقى مصدرًا للقيم والمرجعية الأخلاقية، في حين تُدار الدولة بمؤسسات مدنية تقوم على الشورى والمواطنة والعدالة.¹ ويرى راشد الغنوشي أن الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية تمثل الصيغة الأقرب لتوازن الإسلام مع مقتضيات العصر، إذ تحفظ الدين من التسييس وتحفظ الدولة من العلمنة الكاملة.²

2. تجديد الخطاب الديني والعقدي

لا يمكن لأي مشروع حضاري أن ينهض دون تجديد حقيقي للخطاب الديني يعيد للعقيدة روحها المقاصدية بعيداً عن الجمود أو الغلو. ويتطلب ذلك:

- مراجعة المفاهيم الملتبسة مثل "الحاكمية" و"الولاء والبراء" و"الجاهلية".
- تأصيل فقهي لمفهوم المواطنة والعيش المشترك.
- إعادة الاعتبار لمقاصد الشريعة الكبرى: العدل، والحرية، والكرامة، والعمران.³
- إن هذا التجديد لا يعني التنازل عن الثوابت، بل استعادة روحها في ضوء مقاصد الإسلام وضرورات الواقع.⁴

¹ (العوا، 2012، ص. 61).

² الغنوشي (2012، ص. 78).

³ (القرضاوي، 2011، ص. 44).

⁴ عبد الرحمن، 2006، ص. 67).

إصلاح الفكر السياسي الإسلامي

تحتاج الحركات الإسلامية إلى مراجعة نقدية عميقة لمسيرتها، تقوم على:

- الانتقال من منطق الدعوة إلى منطق الدولة.
 - تجاوز الصراع مع التيارات الأخرى إلى الشراكة في الوطن.
 - بناء رؤية اقتصادية وتنموية واقعية بدل الخطاب الوعظي.
- ويرى الأناني أن فشل الإسلاميين لم يكن بسبب الإسلام، بل بسبب "غياب النضج السياسي المؤسسي" لديهم¹.

ثانيًا: البعد الفكري والاجتماعي للتجديد الحضاري

1. إعادة بناء منظومة القيم

أثبتت التجربة أن أي نهضة سياسية لن تنجح دون نهضة قيمية تزرع ثقافة العمل، والمسؤولية، والشفافية، والعدالة الاجتماعية.

ويشير عبد الوهاب المسيري إلى أن التقدم المادي المنفصل عن القيم الروحية يؤدي إلى "نشيء الإنسان"، بينما الإسلام يقدم تصورًا متوازنًا يجمع بين الروح والمادة، والإيمان والعمران².

2. إصلاح التعليم والإعلام

يُعدّ التعليم والإعلام ركيزتين في بناء وعي الأمة. يجب أن يُعاد صياغة المناهج التعليمية لترسيخ التفكير النقدي لا التلقين، والتربية على الحوار وقبول الاختلاف.

¹ (الأناني، 2016، ص. 101).

² المسيري (2002، ص. 88).

ويجب أن يتحول الإعلام من أداة تعبئة أيديولوجية إلى منبر للوعي الحضاري، يسهم في بناء الإنسان لا في تزييف وعيه.¹

3. تمكين الشباب والمرأة

الشباب كانوا وقود الربيع العربي، لكنهم خرجوا من التجربة بإحباط عميق.

لذا فإن إعادة إدماجهم في مشروع البناء تتطلب:

- فتح مجالات المشاركة السياسية الحقيقية.
- دعم المبادرات الشبابية التطوعية والفكرية.
- إشراك المرأة في التنمية والعلم والثقافة بوصفها شريكاً حضارياً لا تابعاً اجتماعياً.²

ثالثاً: المقاربة السياسية: من الثورة إلى الإصلاح النبوي

1. التحول من منطق الثورة إلى منطق الإصلاح

لقد أثبتت التجربة أن الثورات غير المؤطرة فكرياً سرعان ما تتحول إلى فوضى.

لذلك فإن المرحلة القادمة تستوجب الانتقال من منطق “إسقاط النظام” إلى منطق

“إصلاح النظام”، أي إلى بناء تحول تدريجي متدرج يحفظ الاستقرار ويضمن الحرية.

هذا ما يسميه فوكوياما بـ “الإصلاح التراكمي”³، حيث تنمو المؤسسات السياسية تدريجياً مع الوعي الاجتماعي.

3. بناء العقد الاجتماعي الجديد

الحل السياسي المستدام يقتضي صياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على ثلاثة أسس:

1. الشرعية الشعبية: عبر انتخابات حرة ونزيهة.

¹ (Kepel, 2017, ص. 59).

² Fukuyama, 2014, ص. 222).

³ فوكوياما (2014، ص. 215).

2. العدالة الدستورية: بوضع دستور يحمي الحقوق والحريات دون تمييز.

3. المساءلة والشفافية: عبر مؤسسات رقابية مستقلة.

ويرى جون لوك وروسو أن العقد الاجتماعي أساس شرعية السلطة، غير أن الإسلام يضيف إليه بعداً أخلاقياً يتمثل في البيعة على العدل لا على الغلبة.¹

رابعاً: المقاربة الثقافية والفكرية – من صراع الهويات إلى تكاملها

1. تجاوز ثنائية “الإسلامي – العلماني”

لقد آن الأوان لتجاوز الانقسام الثنائي الذي مزق المجتمعات العربية. فالإسلامي والعلماني ليسا نقيضين بالضرورة؛ كلاهما يسعى — أو يجب أن يسعى — إلى بناء مجتمع إنساني حر عادل، وإن اختلفت أدواته.

الحل يكمن في الحوار الفكري والاعتراف المتبادل، لا في الإقصاء المتبادل.²

2. مشروع “التعاقد الحضاري”

يقترح عدد من المفكرين العرب مشروعاً سُمي بـ “التعاقد الحضاري”، يقوم على:

- احترام التعددية الفكرية والمذهبية في إطار وحدة الأمة.
- اعتماد المرجعية الإسلامية كمصدر قيمي، مع حرية الاجتهاد ضمنها.
- دمج القيم الإنسانية الحديثة (الحرية، حقوق الإنسان، الديمقراطية) ضمن رؤية إسلامية أخلاقية متوازنة.³

بهذا يمكن تحويل صراع الهويات إلى تكامل حضاري يعيد للأمة تماسكها الفكري ووحدةها القيمية.

¹ Taylor, 2007, ص. 77.

² (الغنوشي، 2012، ص. 89).

³ (عبد الرحمن، 2006، ص. 74).

خامسًا: أولوية بناء الوعي والإصلاح المعرفي

1. إصلاح المنظومة المعرفية

- إن أي نخضة لا يمكن أن تقوم بوعي مأزوم. لذلك يجب إعادة تشكيل المنظومة المعرفية من خلال:
- نشر ثقافة النقد الذاتي.
- تجاوز التلقي السلبي للفكر الغربي والجمود التراثي معًا.
- بناء مراكز رقمية مستقلة تعيد صياغة الفكر العربي والإسلامي على أسس علمية.

2. الحوار الحضاري العالمي

تحتاج الأمة إلى الانفتاح على العالم بمنطق الندية لا التبعية. ويؤكد أبو الحسن الندوي أن الإسلام قادر على تقديم نموذج حضاري عالمي بديل، إذا استطاع المسلمون أن يقدموا أنفسهم كمبشرين بالعدل لا كخصوم للآخر¹.

سادسًا: معالم المشروع الحضاري المنشود

يمكن تلخيص معالم المشروع الحضاري الجامع في النقاط التالية:

1. عقيدة توحيدية جامعة تُبنى على الرحمة والعدل لا على التكفير والإقصاء.
2. دولة مدنية مرجعية تحكمها الشريعة بروحها المقاصدية لا بحرفيتها الجامدة.
3. مجتمع معرفي يؤمن بالعلم والورقة والابتكار كقيمة دينية وحضارية.
4. اقتصاد أخلاقي يوازن بين الكفاءة والعدالة.
5. ثقافة حوار تتبنى الوسطية وتنبذ الاستقطاب.
6. إصلاح تربوي وإعلامي يزرع قيم المواطنة والانتماء والمسؤولية.
7. انفتاح حضاري يعترف بالاختلاف وينفتح على الإنسانية جمعاء.

¹ (الندوي، 1999، ص. 103).

لقد علّمتنا الربيع العربي أن التغيير الحقيقي لا يصنعه الغضب الجماهيري وحده، بل الفكر الراشد والعقيدة الحية التي تمنح الأمة وعيها ومسارها. فالأهم لا تنهض بالثورات العابرة، بل بالمشروعات الفكرية المتكاملة التي تبني الإنسان قبل البنيان.

ومن هنا، فإن الطريق إلى المستقبل يبدأ من التجديد العقدي والفكري، ومن بناء مشروع حضاري ينهض على ثلاث ركائز هي: الإيمان العميق، والعقل المستنير، والعدالة الشاملة.

الخاتمة:

خلصت هذه الورقة إلى أن مسار الربيع العربي، بما شهده من آمال كبرى ثم انتكاسات عميقة، لا يمكن فهمه أو تقويمه في إطار سياسي أو أممي ضيق، بل يستدعي مقارنة فكرية وحضارية شاملة تكشف الجذور العميقة للأزمة العربية المعاصرة. فقد أظهر التحليل أن الإخفاق في تحويل الحراك الثوري إلى مشروع نهضوي مستدام يعود أساساً إلى غياب الرؤية الفكرية والعقدية الجامعة، واضطراب منظومة القيم، وتصدّع العلاقة بين الدين والدولة، فضلاً عن هشاشة البنى المؤسسية وضعف الوعي الجمعي.

كما بيّنت الدراسة أن الصراع الذي أعقب الثورات لم يكن مجرد تنازع على السلطة، بل انزلق في كثير من السياقات إلى صراع هوياتي وعقدي، غدّته قراءات أيديولوجية مغلقة وتدخلات إقليمية ودولية، الأمر الذي أسهم في تفكيك الدولة الوطنية، وإعادة إنتاج أنماط جديدة من الاستبداد تحت ذرائع مختلفة. وفي المقابل، لم تنجح المشاريع الإسلامية أو العلمانية في تقديم بديل حضاري متوازن، بسبب انغلاق الأولى على مقولات تراثية غير مؤسّسة على قراءة مقاصدية شاملة، وارتحان الثانية لنماذج غربية لم تُراعِ الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمعات العربية.

وانطلاقاً من هذا التشخيص، سعت الورقة إلى إعادة طرح سؤال النهضة من زاوية حضارية تؤكد أن التغيير الحقيقي يبدأ من إصلاح الفكر وبناء الوعي قبل هندسة السياسات، وأن تجاوز مأزق الربيع العربي يقتضي الانتقال من منطق الصدام والاستقطاب إلى منطق التعاقد الحضاري القائم على التكامل بين القيم الإسلامية والإنسانية، وعلى المزاوجة بين الحرية والعدالة، وبين الاستقرار والإصلاح. وبهذا المعنى، فإن مستقبل التحول في العالم العربي يظل رهين القدرة على إنتاج مشروع حضاري جامع يعيد الاعتبار للإنسان، ويؤسس لدولة عادلة، ومجتمع متماسك، وهوية منفتحة قادرة على التفاعل الإيجابي مع العصر.

النتائج

1. فشل الثورات في التحول إلى نهضة حقيقية يعود إلى غياب الرؤية الفكرية والعقدية الجامعة، لا إلى ضعف الحراك الشعبي نفسه.
2. انكشاف هشاشة المشاريع الإسلامية والعلمانية في معالجة الواقع العربي المعقد، نتيجة انغلاق الأولى على الماضي وارتكان الثانية للنموذج الغربي.
3. تحوّل الصراع السياسي إلى صراع عقدي وهوياتي غذّته القوى الإقليمية والدولية، مما أدى إلى تفكك الدول والمجتمعات.
4. إعادة إنتاج الاستبداد تحت غطاء محاربة الإرهاب وحماية الاستقرار، مع غياب البدائل الحضارية القادرة على تحقيق التوازن بين الأمن والحرية.
5. ضعف الوعي الجمعي وانهيار منظومة القيم في ظل التدهور الاقتصادي والاجتماعي والنفسي الناتج عن الفوضى.
6. تراجع الثقة بين الشعوب والنخب الفكرية والدينية والسياسية، ما أدى إلى عزوف جماهيري عن العمل العام.

7. تجدد الحاجة إلى مشروع حضاري إسلامي - إنساني متوازن، يعيد صياغة العلاقة بين الدين والدولة، ويستند إلى مقاصد الشريعة في بناء الحرية والعدالة.

التوصيات:

أوصت الدراسة بعدد من لتوصيات في عدة مستويات:

على المستوى الفكري والعقدي:

1. صياغة مشروع عقدي وفكري متكامل يقوم على مقاصد الشريعة في العدل والحرية والكرامة، ويوضح العلاقة بين الدين والدولة، ويوازن بين الأصالة والمعاصرة، ويؤسس لوعي حضاري متوازن.
2. تجديد الخطاب الديني بما يرسّخ قيم الرحمة والوسطية والتعايش، ويحرر المفاهيم الإسلامية من التسييس أو الانغلاق.
3. دعم الحوار بين مختلف التيارات الفكرية لتقليل الصراعات الإيديولوجية وتحقيق توافق اجتماعي.

على المستوى السياسي والاجتماعي:

1. بناء مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة ز على إدارة الصراعات الفكرية والسياسية سلمياً.
2. دمج المجتمع المدني في عمليات الإصلاح لضمان استجابة الحراك لمطالب الشعب الحقيقية.
3. تمكين الشباب والمرأة كقوة محورية في النهضة الفكرية والاجتماعية والسياسية.

على المستوى الإقليمي والدولي:

1. تجنب التدخلات الخارجية التي تستغل الانقسامات الفكرية لتأجيج الصراعات الداخلية.

2. تبني سياسات خارجية قائمة على الحوار والدعم البناء لتعزيز الاستقرار وليس الاستقطاب.

3. تعزيز التكامل العربي والإسلامي في مجالات الورقة والفكر والسياسات، لبلورة رؤية حضارية موحدة.

4. تحويل دروس الربيع العربي إلى تجربة معرفية لبناء نهضة جديدة تقوم على الإصلاح التدريجي العميق لا الفوضى الثورية العابرة.

على المستوى البحثي والتعليمي:

1. إصلاح التعليم والإعلام لبناء وعي نقدي ومسؤول، وتنمية ثقافة الحوار والمواطنة والحرية المسؤولة.

2. تشجيع الدراسات المعمقة في الفكر والعقيدة الإسلامية وربطها بالتجارب السياسية.

3. إعداد برامج تعليمية تساهم في بناء وعي نقدي متوازن لدى الشباب، يدمج بين القيم الدينية ومتطلبات الحداثة.

بهذه التوصيات، تساهم الدراسة في تقديم رؤية عملية ومتكاملة لإصلاح الفكر والممارسة السياسية، وبناء مشروع حضاري قادر على معالجة جذور الصراعات الفكرية والاجتماعية في العالم العربي، ويضع أسسًا لعلاقة متوازنة بين الدين والدولة.

أولاً: المراجع العربية

1. الأشعري، أبو الحسن. (1950). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. القاهرة: دار النهضة المصرية.
2. العبادوي، عبد الله. (2014). الإسلاميون في مرحلة ما بعد الربيع العربي. القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات.
3. العوا، محمد سليم. (2012). الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين. القاهرة: دار الشروق.
4. العلواني، طه جابر. (2011). أزمة الفكر الإسلامي المعاصر. بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
5. العقاد، عباس محمود. (1987). الفكر العربي الحديث. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
6. البغدادي، عبد القاهر. (د.ت). الفرق بين الفرق. بيروت: دار المعرفة.
7. الغزالي، محمد. (1989). قذائف الحق. القاهرة: دار الشروق.
8. الغنوشي، راشد. (2012). الحريات العامة في الدولة الإسلامية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. القرضاوي، يوسف. (2011). فقه الدولة في الإسلام. القاهرة: مكتبة وهبة.
10. القرضاوي، يوسف. (2011). الصحة الإسلامية بين الجحود والتطرف. القاهرة: مكتبة وهبة.
11. الحميني، روح الله. (2009). الحكومة الإسلامية. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

12. المدخلي، ربيع بن هادي. (1995). المنهج السلفي. المدينة المنورة: دار الإمام البخاري.
13. المسيري، عبد الوهاب. (2002). العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. القاهرة: دار الشروق.
14. الشهرستاني، أبو الفتح. (1975). الملل والنحل. بيروت: دار المعرفة.
15. عبد الرحمن، طه. (2006). روح الحداثة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
16. العدوي، عبد الله. (2014). الإسلاميون في مرحلة ما بعد الربيع العربي. القاهرة: مركز نماء للبحوث والدراسات. (مكرر، يمكن حذفه إذا رغبت)
17. الندوي، أبو الحسن. (1999). الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية. الكويت: دار القلم.
18. النفيسي، عبد الله. (2014). السياسة الشرعية في زمن الفتنة. الكويت: دار قرطبة.
19. أركون، محمد. (1998). نقد العقل الإسلامي. بيروت: دار الطليعة.
20. هيكل، محمد حسنين. (2018). مقالات في زمن الثورة المضادة. القاهرة: دار الشروق.
21. الزيد، أحمد. (2015). التحولات الفكرية في العالم العربي المعاصر. الرياض: دار طويق.
22. قطب، سيد. (2003). معالم في الطريق. القاهرة: دار الشروق.
23. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (1997). مجموع الفتاوى (ج 1). القاهرة: دار ابن الجوزي.
24. بن نبي، مالك. (1970). شروط النهضة. بيروت: دار الفكر.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Achcar, G. (2013). The People Want: A Radical Exploration of Uprising. Berkeley: University of California Press. the Arab
2. Al-Anani, K. (2016). Inside the Muslim Brotherhood: Religion, and Politics. New York: Oxford University Press. Identity,
3. Alfoneh, A. (2013). Iran Unveiled: How the Revolutionary Transforming Iran from Theocracy into Military Guards Is AEI Press. Dictatorship. Washington, D.C.:
4. Al-Nadwi, A. H. (1999). The Conflict between Islamic and Thought. Kuwait: Dar al-Qalam. Western
5. Atasoy, Y. (2017). Islam's Marriage with Neo-Liberalism: Transformation in Turkey. London: Routledge. State
6. Cook, S. (2017). False Dawn: Protest, Democracy, and Middle East. Oxford University Press. Violence in the New
7. Filiu, J. P. (2015). From Deep State to Islamic State: The Arab & Counter-Revolution and Its Jihadi Legacy. London: Hurst Company.
8. Fukuyama, F. (1992). The End of History and the Last Man. Press. New York: Free
9. Political Order and Political Decay: (4Fukuyama, F. (201 Industrial Revolution to the Globalization of From the
10. Goldziher, I. (1981). Introduction to Islamic Theology and Princeton University Press. Law.
11. Haddad, Y. (2014). Islamic Activism and Social Change in the Cambridge University Press. Arab World.
12. Hassan, H. (2020). The Gulf States and the Arab Uprisings: Interests and Narratives. Cambridge: Cambridge Policies, University Press.
13. Juneau, T. (2020). Saudi Arabia and the Arab Spring: From Counter-Revolution. Middle East Policy, 27(3), Revolution to 20–34.
14. Kepel, G. (2017). Terror in France: The Rise of Jihad in the Princeton University Press. West.

- Kraig, A. (2018). Surrogate Warfare: The Transformation of .15
Twenty-First Century. Washington, D.C.: War in the
Georgetown University Press.
- Lynch, M. (2016). The New Arab Wars: Uprisings and .16
East. New York: PublicAffairs. Anarchy in the Middle
- McCants, W. (2015). The ISIS Apocalypse: The History, .17
Doomsday Vision of the Islamic State. New Strategy, and
York: St. Martin's Press.
- Nasr, V. (2006). The Shia Revival: How Conflicts within Islam .18
the Future. New York: Norton. Will Shape
- Roy, O. (2012). The Failure of Political Islam. Cambridge: .19
University Press. Harvard
- Smith, A. D. (1991). National Identity. Reno: University of .20
Press. Nevada
- Taylor, C. (2007). A Secular Age. Cambridge: Harvard .21
University Press.
- Ulrichsen, K. C. (2014). Qatar and the Arab Spring: Policy .22
Regional Implications. Washington, D.C.: Drivers and
Peace. Carnegie Endowment for International
- Wehrey, F. (2014). Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq .23
the Arab Uprisings. New York: Columbia University War to
Press.
- World Bank. (2020). The Economic Impact of the Arab Spring. .24
D.C.: World Bank Publications. Washington,
- Zunes, S. (2015). U.S. Policy toward the Arab Spring: Mistakes .25
Lessons. Middle East Policy, 22(2), 91–103. and